دور العدالة الانتقالية في دعم مسار الانتقال الديمقراطي: تونس أنموذجا (2011-2017)

د. عزوق نعيمة جامعة مولود معمري_ تيزي وزو/الجزائر

ملخص:

عرفت السنوات الأخيرة بروز العدالة الانتقالية كآلية جديدة وفعالة لدعم مسار الانتقال الديمقراطي وتسيير مرحلة ما بعد سقوط الأنظمة الديكتاتورية، أي المرحلة الانتقالية، إذ لجأت إليها الكثير من الدول من مختلف أنحاء العالم، وذلك بهدف معالجة انتهاكات الماضي وآثار الحقبة الديكتاتورية معالجة عادلة، ومنع تجدد تلك الانتهاكات مستقبلا. وتعتبر تونس من أبرز الدول التي فعلت آليات العدالة الانتقالية لدعم مسار الانتقال الديمقراطي بعد سقوط نظام زين العابدين بن علي عام 2011، إذ ساهمت إلى حد بعيد في تحقيق انتقال ديمقراطي سلمي وسلس، وانتقلت بذلك تونس وبفضل تطبيقها لآليات العدالة الانتقالية من الدولة الأنموذج في الاستبداد فترة نظام بن علي إلى الدولة الأنموذج في الانتقال الديمقراطي حاليا على مستوى المنطقة العربية.

الكلمات المفتاحية: العدالة الانتقالية، الانتقال الديمقراطي، الثورة التونسية.

Abstract:

Recent years have seen the emergence of transitional justice as a new and effective mechanism to support the path of democratic transition and post-dictatorship transition, As it has been resorted to by many States from around the world, with a view to addressing past violations, the effects of the dictatorship in a just manner, and preventing the recurrence of such violations in the future. Tunisia is one of the most prominent countries that have done transitional justice mechanisms to support the democratic transition process following the fall of Zine El Abidine Ben Ali in 2011, contributing to a peaceful democratic transition. Tunisia, through its application of transitional justice mechanisms, has moved from the model state to the tyranny of the Ben Ali regime, to the model state in the current democratic transition in the Arab region.

Key words: Transitional justice, Democratic transition,Tunisian revolution.

مقدمة:

من التحديات التي تواجه الدول في مرحلة ما بعد سقوط الأنظمة الديكتاتورية والانتقال نحو الديمقراطية، تحدي التسيير الناجح للمرحلة الانتقالية، والكيفية المثلى للتعامل مع انتهاكات الماضي، ومعالجة إرث الحقبة الديكتاتورية معالجة منصفة، إذ تعد مرحلة الانتقال الديمقراطي من أخطر المراحل لاحتمال تعرض النظام الديمقراطي الوليد لانتكاسات تعيده إلى الخلف، وتؤدي إلى تجدد الممارسات القمعية السابقة، لذلك لجأت الكثير من الدول لاسيما في العقود الأخيرة إلى تفعيل العدالة الانتقالية كآلية ضرورية وحتمية لتحقيق انتقال سلمي وسلس نحو الديمقراطية يضمن عدم تجدد الاستبداد، ومن هذه الدول تونس، ما يدفعنا إلى طرح الإشكالية الآتية:

ما مدى مساهمة العدالة الانتقالية في إنجاح عملية الانتقال الديمقراطي؟ وهل نجحت العدالة الانتقالية في تحقيق انتقال ديمقراطي سلمي وسلس في تونس؟

تندرج ضمن الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

-ما المقصود بالانتقال الديمقراطي والعدالة الانتقالية؟

-ما هي تداعيات العدالة الانتقالية على مسار الانتقال الديمقراطي؟ وماهي عراقيلها وتحدياتها؟

-لماذا شكلت تونس الاستثناء عربيا في مجال الانتقال الديمقراطي؟ وهل يعود ذلك لتفعيلها آليات العدالة الانتقالية؟

للإجابة على الإشكالية، قسمنا المقال إلى ثلاث محاور: محور نظري نتطرق فيه إلى تعريف كل من الانتقال الديمقراطي والعدالة الانتقالية، محور تحليلي نحاول من خلاله تحليل دور العدالة الانتقالية في إنجاح الانتقال الديمقراطي وعراقيلها وتحدياتها، ومحور تطبيقي ندرس ونحلل من خلاله تجربة تونس في العدالة الانتقالية ودورها في دعم مسار الانتقال الديمقراطي وكذا عراقيلها، لنحاول في الأخير اقتراح بعض الحلول التي نراها ضرورية لترقية العدالة الانتقالية كآلية ناجحة للانتقال الدمقراطي.

ماهية الانتقال الديمقراطي:

أولا –تعريف الانتقال الديمقراطي Democratic Transition: تعج المكتبة المعاصرة عموما والعربية خصوصا بالأدبيات التي تتناول مسألة تطليق الاستبداد والانتقال إلى نظم ديمقراطية لاعتبارات محلية ودولية، ما أدى إلى تعدد المصطلحات المستعملة والخلاف على تعريفها (الكواري، 2002،ص ص26–28).وقد تطرق لمفهوم الانتقال الديمقراطي العديد من الباحثين نذكر منهم: المفكر المغربي عبد الإله بلقزيز الذي عرف الانتقال الديمقراطي بأنه "تغيير ثوري رغم أنه يفترض أن يحدث القطيعة مع الثورة كأسلوب في التغيير (بلقزيز،1997،ص18).

ويعرف الانتقال الديمقراطي بأنه يمثل عملية المرور من حال إلى حال في فترة زمنية قصيرة، تنتهي بتغيير النظام السياسي وبناء نظام سياسي جديد، يتسم بالطابع الديمقراطي والتداول السلمي على السلطة(مرزود،2013،ص184)، ويعرف كذلك، بأنه يمثل عملية الانتقال من النظام السلطوي إلى النظام الديمقراطي، أي من حكم الفئة المستبدة إلى حكم الأكثرية، حيث يتم الاحتكام إلى الانتخابات، اعتماد التعددية الحزبية والتداول على السلطة في إطار شرعية دستور ديمقراطي(بوروني،2010/2009،ص36)، يعتمد

على التنافس، التفاوض، التوافق. وتتسم مرحلة الانتقال الديمقراطي بطبيعة مزدوجة، لأنها تضم مؤسسات النظام القديم والجديد، وهي مرحلة ممهدة لمرحلة التحول الديمقراطي (أبو الحسن،2014).

ثانيا–أنماط الانتقال الديمقراطي: مع التسليم بصعوبة تصنيف طرق الانتقال إلى الحكم الديمقراطي نظرا لتعددها وتداخلها، خلصت بعض الدراسات إلى بلورة أربعة 04 طرق رئيسية وضعها صامويل هانتغتون تختلف مسمياتها من باحث إلى آخر، وهي:

01–الانتقال من الأعلى Transition From Above: ويسمى كذلك أسلوب التحول أيTransformation، أو نمط الانتقال من القمة، وهو انتقال تقوده وتهندسه القيادة السياسية سواء كانت مدنية أو عسكرية أو الجناح الإصلاحي في النخبة الحاكمة، أي يتم من داخل النظام القائم، وتلجأ إليه النخبة الحاكمة عندما تشعر بضعف شرعيتها، وبأن محاولات الانشقاق عن النظام القائم قد زادت وأصبحت تهدد كيانها (حمدي،2002،ص11)،ومن أمثلة الدول التي شهدت هذا النمط نجد إسبانيا والبرازيل (ماضي،2009،ص ص47-57).

02–الانتقال من الأسفل Transition From Below: يسمى كذلك أسلوب الإحلال Replacement على حد وصف صمويل هانتغتون، أو نمط القطيعة عند لينزJuan Linz ، أو نمط الانتقال من القاعدة أو من الشعب، يأخذ هذا النمط شكلين رئيسيين:

الشكل الأول–الانتقال نتيجة لتكثيف الضغوط على نظام الحكم من خلال التظاهرات والاحتجاجات الشعبية التي تقودها وتشارك فيها قوى المعارضة الديمقراطية، بحيث تجبر النظام في نهاية المطاف على تقديم تنازلات تعبد الطريق للانتقال الديمقراطي، على غرار ما حدث في كل من الفليبين، كوريا الجنوبية والمكسيك.

الشكل الثاني–الانتقال الذي تقوده قوى المعارضة إثر انهيار النظام التسلطي أو عقب الإطاحة به بواسطة ثورة شعبية، إذ تبدأ مرحلة التأسيس لنظام ديمقراطي يحل محله تشرف عليها قوى المعارضة.

ويعكس هذا النمط من الانتقال حدوث خلل كبير في ميزان القوى بين الحكم وقوى المعارضة لصالح هذه الأخيرة، ومن الدول التي شهدت هذا النمط: البرتغال، اليونان، رومانيا عقب انهيار نظام تشاوسيسكو بثورة شعبية (stadiotto,Sujian 2010,pp18-19).

03–نمط الانتقال عبر التفاوض Negotiated Transition: ويسمى أسلوب الانتقال الإحلالي أو الإحلال التحولي Transplacement، أو نمط الانتقال بالتفاوض، ويحدث عندما تكون الديمقراطية نتاج عمل مشترك بين النخبة الحاكمة وقوى المعارضة(Huntington, 1991-1992,pp579-583).يتم التوصل إليه عبر المفاوضات والمساومات والتسويات بين الطرفين، وغالبا ما يحدث ذلك كمحصلة لوجود نوع من التوازن النسبي في ميزان القوى بينهما، ومن أبرز الدول التي شهدت هذا النمط: جنوب أفريقيا، بولندا، السلفادور، نيكاراغوا..إلخ (إبراهيم،2010).

04–نمط الانتقال عن طريق التدخل العسكري الخارجي Foreing Military Intervention: يحدث في حالة رفض النظام الحاكم تبني مسار للتغيير السياسي، وعدم بروز جناح

إصلاحي داخله، وعجز قوى المعارضة عن الإطاحة به، في هذه الحالة ليس هناك بديل للإطاحة بهذا النظام التسلطي والانتقال إلى نظام ديمقراطي سوى التدخل العسكري الخارجي، من أمثلته التحالف العسكري الدولي بقيادة الو.م.أ في أفغانستان في 2001 والعراق في2003 (Wolfgang, 2008,PP478-508).

ماهية العدالة الانتقالية:

أولا–تعريف العدالة الانتقالية: يطلق عليها أيضا مصطلح عدالة ما بعد النزاعات والديكتاتوريات، وتعني استراتيجيات مكافحة الإفلات من العقاب، وهي آلية للخروج وبأسلوب سلمي من حالة الصراعات والنزاعات والديكتاتورية إلى مرحلة جديدة يسودها السلم والعدل والديمقراطية، تنتمي إلى حقول علمية مختلفة خاصة القانون الدولي لحقوق الإنسان (شعبان،2008)،العلوم السياسية والدراسات الخاصة بالديمقراطية والتحول الديمقراطي، تجسيدها يعتمد على الدور المشترك لمؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني وفي إطار الالتزام بالمواثيق الدولية والدساتير، بعيدا عن روح الانتقام.

وتطبق في الفترات الانتقالية، كالانتقال من حالة نزاع داخلي مسلح إلى حالة السلم، أو من نظام حكم سياسي متسلط إلى نظام ديمقراطي، وكذلك الانتقال من مرحلة الاحتلال الأجنبي إلى مرحلة تأسيس نظام وطني، بمعنى هي آلية لتسيير المرحلة الانتقالية ومرافقة مرحلة الانتقال الديمقراطي.(شنان،2015،ص91).

العدالة الانتقالية مفهوم حديث علميا وأكاديميا مقارنة بمفاهيم قريبة كالعدالة التقليدية أو المصالحة الوطنية، إذ ظهر بعد الحرب العالمية الثانية، وطبق أول مرة في محاكمات نورمبرغ، وهو مفهوم نسبي غير متفق عليه، إلا أن هناك منظمات ومختصين اجتهدوا في وضع تعريف له منها نذكر: عرفها تقرير الأمم المتحدة حول العدالة الانتقالية في المجتمعات خلال مراحل الصراعات وما بعد الصراعات، في عهد الأمين العام الأممي السابق كوفي عنان Kofi Annan كما يلي:" هي النطاق الكامل للعمليات والآليات المرتبطة بمحاولة المجتمع التوصل إلى تفاهم بشأن الإرث الكبير من انتهاكات الماضي التي تمت على نطاق واسع، من أجل ضمان المحاسبة وخدمة العدالة وتحقيق المصالحة" (مجلس الأمن،2004،ص06).

وعرفها الخبير بالمركز الدولي للعدالة الانتقالية مارك فريمانMarc Freeman بأنها: "آلية تلجأ إليها المجتمعات التي تمر بمرحلة انتقالية،سواء من الحرب إلى السلم أو من الاستبداد إلى الديمقراطية".

وتضم العدالة الانتقالية مجموعة من الإجراءات والتدابير بعضها قانوني وقضائي وبعضها اجتماعي، هدفها معالجة آثار الديكتاتوريات السابقة وانتهاكات الحقبة الماضية بشكل منصف، والعمل على منع تكرارها في ظل النظام الديمقراطي الوليد، وذلك لتمكين مجتمع معين من أسباب الاستقرار والسلم الاجتماعي، ترى بأسبقية الحقيقة على العفو، وتقوم على آليات رئيسية أبرزها؛ الملاحقات القضائية للضالعين في الانتهاكات والممارسات القمعية، لجان الحقيقة والانصاف، برامج تعويض الضحايا وجبر الضرر، برامج الإصلاح المؤسسي خاصة للمؤسسات المتورطة في الانتهاكات السابقة كجهاز الأمن والشرطة والقضاء والبرلمان..إلخ. (المركز الدولي للعدالة الانتقالية،2018).

وعليه، ورغم أهمية الجانب القانوني في مسار العدالة الانتقالية، باعتبارها تركز على آلية المحاكمات والمتابعات القضائية، إلا أنها ليست آلية قانونية بحتة ولا تقوم فقط على المعالجة القانونية للانتهاكات كما هو الحال مع العدالة التقليدية، بل كذلك تركز على الجانب السياسي، الاجتماعي والنفسي، فالعدالة الانتقالية يطغى عليها الطابع السياسي مقارنة بالعدالة التقليدية التي تتميز بالصرامة والالتزام بالنصوص القانونية (لوكريني،2013،ص23).

ثانيا–أهداف العدالة الانتقالية: أهمها:

–تسيير المرحلة الانتقالية ومواكبة مرحلة الانتقال الديمقراطي، بمعنى تحقيق انتقال ديمقراطي سلمي وسلس.

–معالجة انتهاكات الماضي وآثار الحقبة الديكتاتورية معالجة منصفة وعميقة، من خلال كشف الحقيقة، محاسبة الجناة وإنصاف الضحايا وتعويضهم.

–ترقية حقوق الإنسان، ومنع تكرار انتهاكات الماضي والممارسات الديكتاتورية السابقة في ظل النظام الديمقراطي الجديد.

–تحقيق مصالحة وطنية حقيقية مبنية على المحاسبة لا الإفلات من العقاب.

ثالثا–آليات العدالة الانتقالية ودورها في مرحلة الانتقال الديمقراطي: تقوم العدالة الانتقالية على مجموعة من الآليات والأدوات، بعضها ذو طابع قانوني قضائي والبعض الآخر لا يحمل هذه الصفة أي ذو طابع سياسي اجتماعي، عادة ما يتم اعتمادها عقب سقوط الأنظمة التسلطية، أي في المراحل الانتقالية لإنجاح مسار الانتقال الديمقراطي، ويمكن أن نجمل أهم هذه الآليات فيما يلي:

01–المحاكمات والملاحقات القضائية: أي إحالة المتورطين في الجرائم الخطيرة والانتهاكات الجسيمة فترة النظام الشمولي السابق وفترة النزاع المسلح والمرتكبة من الطرفين؛ النظام والمعارضة على القضاء، ما يساعد على تعزيز دولة القانون ومحاربة سياسة اللاعقاب وترسيخ البناء الديمقراطي (عزوق،2017،ص284).وتعد هذه الآلية عماد العدالة الانتقالية وضرورة لنجاح الانتقال الديمقراطي، وغيابها قد يؤدي إلى تعثره وإلى زعزعة الثقة في مؤسسات الدولة والقضاء.

ومن أمثلة المحاكمات التي نظمت على المستوى الدولي؛ محاكمات نورمبرغ لمجرمي الحرب النازيين في ألمانيا عام 1945 والتي تعد أول تطبيق لهذه الآلية في العالم، محاكمات يوغسلافيا السابقة لمجرمي الحرب "سلوبودان ميلوزوفيتش" و"ردوفان كرادتش" و "راتكو ملاديتش"، ومحاكمة "تشارلز تايلور" في ليبيريا (شنان،2015،ص ص116–117)، أما على المستوى الوطني فمن أمثلتها محاكمة الرئيس العراقي السابق صدام حسين، والرئيس المصري السابق حسني مبارك.

02–لجان الحقيقة والعدالة والمصالحة: هي لجان مساءلة غير قضائية تهدف إلى كشف الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة المرتكبة فترة النزاع المسلح أو فترة النظام الشمولي، والتحقيق في حيثياتها وأسبابها ومرتكبيها سواء كانوا ينتمون إلى الجهات الحكومية والأجهزة النظامية أو إلى جهات غير حكومية.

وتعد هذه اللجان ضرورة لإنجاح مسار الانتقال الديمقراطي، إذ تقوم بتنظيم جلسات استماع يقدم خلالها الجناة والضحايا والشهود رواياتهم بخصوص التجاوزات والانتهاكات مع توفير الحماية لهم، وتقوم بتنظيم جلسات

الصلح التي قد تفضي إلى منح الضحايا العفو للجناة بعد اعتذار هؤلاء، كذلك تعمل على تقديم اقتراحات وتوصيات لتفعيل المصالحة وتعزيز مسار الانتقال الديمقراطي وتعميق الإصلاح المؤسسي لاسيما المؤسسات المتورطة في الانتهاكات في ظل النظام التسلطي السابق، ما يجعلها آلية ذات أولوية قصوى لإنجاح مسار الانتقال الديمقراطي. ومن أمثلتها وأشهرها: لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا عام 1995، هيئة الحقيقة والعدالة في البيرو عام 2001 (بنيوب،2011،ص ص27-29)،هيئة الحقيقة والكرامة في تونس عام 2014..إلخ.

03-برامج تأهيل الضحايا اجتماعيا وإجراءات التعويض وجبر الضرر LA Réparation: هي إجراءات تمولها الدولة تعترف من خلالها بالأضرار المتكبدة في إطار النزاع السياسي أو المسلح أو في إطار النظام الديكتاتوري السابق وتعمل على معالجتها، تسهم في جبر الأضرار المترتبة عن انتهاكات الحقبة الماضية، ويأخذ التعويض شكلين؛ مادي ومعنوي، ويمارس على مستويين فردي وجماعي على النحو التالي:

أ-التعويض المادي: ويكون في شكل رواتب ومنح للضحايا وذويهم، برامج التكفل الصحي البدني والنفسي، برامج إعادة إدماج اجتماعي وإداري ومهني، برامج إعادة إعمار المناطق المهمشة التي كانت مسرحا للانتهاكات، من أمثلته نذكر: التعويضات المادية التي قدمها النظام الديمقراطي في الشيلي لضحايا حكم "بينوشي" الديكتاتوري، إذ خصَّص لكل عائلة من عائلات المفقودين منحة شهرية قدرت قيمتها ب500 دولار، إضافة إلى التكفل بمصاريف المسار التعليمي والتغطية الصحية لأبناء ضحايا الاختفاء القسري، وقد استفادت حوالي5000 عائلة من ذوي المفقودين من التعويضات المالية منذ العام 1997 (عزوق،2017،ص286).

ب-التعويض المعنوي والرمزي: ومن أبرز صوره نذكر:

-الاعتذار العلني والرسمي: أي تقديم الجناة للاعتذارات الرسمية والعلنية، الشفوية والمكتوبة، وإبداء الندم على ذلك، واعتراف رموز النظام الشمولي السابق بمسؤوليتهم في الجرائم والانتهاكات المرتكبة أو بتقصيرهم في حماية الضحايا من هذه الانتهاكات، ويعد الاعتذار الأداة الأمثل لتمكين الضحايا من الصفح وتجاوز أحقاد الماضي، ما يساعد على نجاح الانتقال الديمقراطي وانتشار روح التسامح في ظل النظام الديمقراطي الجديد.

ومن أبرز الدول التي طبقت إجراءات التعويض المعنوي نجد جنوب أفريقيا، حيث قدَّم بعض الجناة اعتذارات رسمية وعلنية شفوية ومكتوبة للضحايا في جلسات الاستماع والصفح التي نظمتها لجنة الحقيقة والمصالحة، ولم يقتصر الأمر على الجناة، بل صدر الاعتذار شخصيا من الرئيس الأسبق لجنوب أفريقيا في نظام الأبرتايد "فريديرك دوكلارك" بصفته رئيسا للبلاد، ومسؤولا عن المآسي التي لحقت بالضحايا جراء سياسات الميز العنصري، كما اعتذر عن القوانين العنصرية التي تبناها نظام الأبرتايد فترة حكمه (Bar-tal and Bennink, 2000,P 29).

-إحياء الذاكرة الوطنية والجماعية: من خلال تنظيم الاحتفالات وإقامة النصب التذكارية المخلدة لتضحيات الضحايا، وتسمية الشوارع والساحات العامة بأسمائهم، وتنظيم ما يعرف بمتاحف الضمير والتي عادة ما تجمع فيها

صور وأسماء الضحايا، وقد عملت بها عدة دول كجنوب أفريقيا وأوغندا، وتتضمن هذه الألية كذلك إعادة كتابة تاريخ الحقبة الماضية بشكل حيادي بهدف بناء ذاكرة جماعية تتماشى والقيم الديمقراطية.

04-منح العفو المشروط: بمعنى منح عفو مشروط بكشف الجناة للحقيقة واعترافهم واعتذارهم رسميا وعلنيا، شفويا وكتابيا للضحايا أمام الملأ، وفي جلسات الاستماع وجلسات الصلح التي تنظمها لجان الحقيقة والعدالة والمصالحة، مع إبداء الندم وإظهار الاستعداد للتعاون مع النظام الديمقراطي الجديد لإنجاح الانتقال الديمقراطي والتكفير عن الأخطاء السابقة، طبقت هذه الآلية في جنوب أفريقيا والأرجنتين..إلخ (البني،2012).

05-الإصلاح المؤسسي: ليس منطقيا أن يتم المباشرة في مسار المحاسبة والمحاكمات وتعويض الضحايا مع استمرار نفس مؤسسات النظام التسلطي السابق ونفس المسؤولين الذين تورطوا في ارتكاب الانتهاكات والممارسات القمعية، لذلك لابد لإنجاح مسار الانتقال الديمقراطي تفعيل آلية أساسية من آليات العدالة الانتقالية وهي آلية الإصلاح المؤسسي، من خلال إدخال تعديلات هيكلية عميقة في المؤسسات ذات الصلة بالانتهاكات، أو تطهيرها من العناصر التي ثبت تورطها في ارتكاب الجرائم في ظل النظام السابق أو على الأقل غطت عليها والتي تسمى بعملية العزل السياسي. ويشمل الإصلاح المؤسسي؛ إصلاح مؤسسات الدولة الأمنية كقوات الأمن والجيش والشرطة، وكذا إصلاح قطاع العدالة والمؤسسة التشريعية والتربوية..إلخ.(زيتون،2013).

عمليا، الإصلاح المؤسسي لاسيما عملية العزل السياسي عرفتها عدة دول مرت بمرحلة الانتقال الديمقراطي وطبقت خلالها آليات العدالة الانتقالية، وعلى سبيل المثال، الإصلاح المؤسسي للأجهزة الأمنية والقضائية، وإجراء العزل السياسي الذي مسَّ بعض المسؤولين والقضاة وقادة الأجهزة الأمنية والشرطة المتورطين في انتهاكات نظام "بن علي" في تونس عقب "ثورة الياسمين" أواخر 2010، كذلك الأمر في ليبيا عقب "ثورة" 17 فبراير2011،ومصر عقب "ثورة" 25 يناير 2011.وعليه، نستنتج بأن هذه الآلية تساعد على إزالة أسباب النزاع والانتهاكات والقمع، وتعمل على إعادة الثقة في أجهزة الدولة ومن ثَمَّ إنجاح مسار الانتقال الديمقراطي.

خامسا-أهمية تطبيق العدالة الانتقالية في مرحلة الانتقال الديمقراطي: للعدالة الانتقالية دور بارز في مرحلة الانتقال الديمقراطي نبرزه فيما يلي:

-هي آلية لتكريس العدالة في فترات الانتقال من النزاع إلى السلم أو من النظام الديكتاتوري إلى النظام الديمقراطي، فكل عملية انتقال تتجاهل تفعيل آليات العدالة الانتقالية لاسيما آلية المحاسبة وآلية الإصلاح، فإن ذلك سيؤدي إلى تجدّد العنف وتجدّد نفس الممارسات القمعية والانتهاكات السابقة ولكن بثوب جديد، وسيصبح المجال مفتوحا أمام رموز النظام السابق للعودة من جديد، ما يعطّل مسار الانتقال الديمقراطي، تماما كما حدث ويحدث في الدول العربية التي أهملت في أغلبها تفعيل آليات العدالة الانتقالية في المراحل الانتقالية أو تبنتها شكليا ما تسبَّب في تعثر مسار الانتقال الديمقراطي.

-هي آلية لتسيير المرحلة الانتقالية ومرحلة الفراغ المؤسسي والدستوري التي تعقب فترة انهيار النظام الشمولي، وتعمل على الحيلولة دون انتشار الفوضى في هذه المرحلة، ما يسهم في إنجاح مسار الانتقال الديمقراطي.

-هي آلية لإحداث القطيعة مع انتهاكات الماضي ومع سياسة الإفلات من العقاب، إذ تعمل على تحديد مسؤولية كل طرف في الانتهاكات الممارسة في ظل النظام الديكتاتوري السابق عن طريق لجان الحقيقة، سواء المرتكبة من أعوان النظام والأجهزة الأمنية أو من المعارضة، ما يساعد على إرساء بناء ديمقراطي متين.

- تركز على معالجة جذور وأسباب الانتهاكات والنزاعات والممارسات القمعية السابقة وليس نتائجها، من خلال إرساء آلية الإصلاح العميق لمؤسسات الدولة المتورطة في الانتهاكات، والتي كانت سببا في انهيار النظام السابق وخلق الاضطرابات، وكذا العزل السياسي للأطراف المتورطة في الانتهاكات الماضية وتحديد المسؤوليات، ما يسهم في بناء مؤسسات جديدة تؤمن بحقوق الإنسان وقيم المواطنة والديمقراطية وتحرص على حمايتها، وهذا من شأنه إنجاح مسار الانتقال الديمقراطي والحيلولة دون تعثره.

- تحول دون تجدّد الممارسات القمعية والانتهاكات مستقبلا، باعتبار أن الجناة تم تحديدهم ومعاقبتهم عبر آلية المحاكمات، وبالتالي سيتحولون إلى عبرة للمسؤولين في ظل النظام الديمقراطي الجديد، ما يسهم في تعزيز الديمقراطية.

-تساهم في بناء دولة مدنية دستورية تحتكم للقانون والعدالة، دولة مؤسسات مبنية على أسس ديمقراطية خالية من سلبيات وأساليب النظام السابق، كونها تركز على آلية العقاب وإنصاف وتعويض الضحايا، وفي حال نجاح مشاريع العدالة الانتقالية في تحقيق هذا الهدف فإن ذلك من شأنه تسريع وإنجاح مسار الانتقال الديمقراطي.

-تركز على معالجة وتصحيح الذاكرة الجماعية من خلال إحياء ذكرى ضحايا النظام الديكتاتوري السابق، وتنظيم الاحتفالات وإقامة النصب التذكارية المخلدة لتضحيات الضحايا، وإعادة كتابة تاريخ الحقبة الماضية بشكل حيادي، بهدف بناء ذاكرة جماعية تتماشى والقيم الديمقراطية ما يساعد على نجاح الانتقال الديمقراطي.

-تسهم في محاربة ثقافة الانتقام خارج الأطر القانونية باعتبار أن الجناة لاسيما كبار الجناة قد تمت متابعتهم قضائيا، والعفو الممنوح مشروط بكشف الحقيقة والاعتراف والاعتذار للضحايا، ما يقلّل من حالات الانتقام وتجدّد العنف في ظل النظام الديمقراطي الوليد، وما يجعل عملية الانتقال الديمقراطي أكثر نجاحا.

-تساهم في الوصول إلى تحقيق مصالحة وطنية حقيقية وعميقة، كونها مبنية على العدالة والمحاسبة والحقيقة ثم العفو المشروط، لا الإفلات من العقاب ما يضمن لها الاستمرارية، وما يعزّز مسار الانتقال الديمقراطي الذي عادة ما يركز على المصالحة كآلية لطي صفحة الماضي(لمرابطي،2017).

-تعمل على تكريس حق المواطن لاسيما ضحايا الانتهاكات في التعويض المادي والمعنوي، وفي إعادة التأهيل والادماج الاجتماعي، النفسي، والمهني، وأي نظام ديمقراطي فتي جاء على أنقاض نظام ديكتاتوري يهمل ضحايا النظام السابق، سيفقد بالضرورة تأييدهم ومن ثم الالتفاف الشعبي الذي يحتاجه للاستمرار.

-هي آلية لاستعادة الثقة في مرحلة ما بعد النزاعات أو ما بعد انهيار الأنظمة الديكتاتورية، إذ تسهم في استعادة الثقة في مؤسسات الدولة والتي اهتزت نتيجة الانتهاكات والممارسات القمعية السابقة (شنان،2015،ص167)،وتعمل على تنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم على أسس سليمة، والثقة هي أساس أي تجربة ديمقراطية ناجحة.

–العدالة الانتقالية تمسّ جوهر الديمقراطية كونها مبنية على آلية العدل والمحاسبة والعقاب، وحماية حقوق الإنسان واحترام مواطنته وإنصاف الضحايا وتكريس دولة القانون، وهي جميعها مؤشرات الديمقراطية والتي لا يمكن لأي تجربة ديمقراطية أن تنجح وتستمر دون ترسيخها نصا وممارسة.

سادسا–عراقيل وتحديات تطبيق العدالة الانتقالية في مرحلة الانتقال الديمقراطي: هناك عوائق كثيرة تحول دون تحقيق العدالة الانتقالية لأهدافها في مرحلة الانتقال الديمقراطي، والتي تختلف من دولة إلى أخرى أبرزها:

–تماطل الأجهزة التنفيذية للسلطة الانتقالية في تفعيل آليات العدالة الانتقالية بسبب البيروقراطية وتعقد الإجراءات الإدارية وتباطئها، لاسيما التماطل في تأسيس لجان الحقيقة ولجان الاستماع و التعويض، ما يحول دون تمكين الضحايا من الاستفادة الآنية من هذه التعويضات ومن تحسين وضعهم الاجتماعي والمادي، أو التماطل في تأسيس المحاكم التي ستتولى البث في الدعاوي القضائية الخاصة بالانتهاكات، وكذا التماطل في تنفيذ الأحكام الصادرة عن هذه المحاكم، والذي من شأنه تعطيل مسار الانتقال الديمقراطي.

_تسييس القضاء وعدم استقلاليته، واختراقه من قبل رموز النظام السابق المتورطين في الانتهاكات، ما يقلّل من فعاليته ويحول دون تحقيق مسار العدالة الانتقالية لأهدافه في كشف الحقيقة ومحاسبة الجناة، وهذا من شأنه أن يؤثر سلبا على الانتقال الديمقراطي ويعجّل بعودة الممارسات القمعية السابقة في ثوب جديد، ما يفسر اللجوء في حالات عدة إلى المحاكم الدولية كما حدث في التجربة الرواندية، كذلك عدم التزام لجان الحقيقة في بعض الدول بالحياد، وعدم استقلاليتها عن النظام السياسي، وبالتالي خضوع قرارتها للنظام وللظروف السياسية السائدة.

– التطبيق الخاطئ والمتسرع وغير المدروس لآلية الإصلاح المؤسسي والعزل السياسي التي تعد من أبرز آليات العدالة الانتقالية، من خلال حلّ مؤسسات الدولة الحسَّاسة في ظل النظام السابق بشكل كامل وفوري؛ خاصة مؤسسة الجيش كما حصل في ليبيا والعراق بعد سقوط النظامين السابقين، ما أحدث فراغا أمنيا ومؤسساتيا وأدى إلى انهيار الأمن والدولة، ومن ثَمَّ أفشل مسار الانتقال الديمقراطي (بيوك،2011).

–سيناريو الثورة المضادة أو عودة فلول النظام السابق إلى الساحة السياسية وإلى دواليب السلطة في ثوب جديد، وفي حال حدوث هذا السناريو فإن ذلك سيمكنهم من اختراق لجان الحقيقة ومختلف المؤسسات الحسَّاسة كالمؤسسة الأمنية والتستر على الانتهاكات التي تورطوا فيها وتضليل العدالة، ومن ثَمَّ طمس الحقيقة وإفشال مسار العدالة الانتقالية وتعطيل الانتقال الديمقراطي .هذا السيناريو تحقق في تونس وكذا مصر مع عودة المؤسسة العسكرية للسيطرة على مقاليد الحكم بقيادة السيسي الذي انقلب على الرئيس المنتخب محمد مرسي (عز،2015).

–صعوبة الوصول إلى الحقيقة كونها هدف مثالي وشاق، يستنزف الكثير من الوقت والجهد والمال، خاصة مع تخوف الشهود والضحايا من الإدلاء بشهادتهم في جلسات الاستماع خوفا من الانتقام، فبناء الديمقراطية على أساس الحقيقة مسار قد يعطّل الانتقال الديمقراطي نظرا لمثالية الهدف، كذلك صعوبة كشف مصير المفقودين، فأغلب اللجان التي أنشئت لهذا الغرض فشلت في ذلك، كما هو الحال في الأرجنتين، تونس والمغرب.

–صعوبة توثيق الجرائم والانتهاكات، وإدانة عناصر ورموز النظام الشمولي السابق المتورطين في الانتهاكات أمام القضاء، وتحديد الجناة تحديدا دقيقا، لغياب الوثائق والأدلة الدامغة، إما نتيجة إتلافها عمدا لطمس الحقائق

والتستر على الجناة، وإما لصعوبة الوصول إليها، وهو الوضع الذي مكَّن الكثير من كبار المتورطين في هذه الممارسات من الإفلات من العقاب، وأفضل مثال على ذلك لجان الحقيقة في الأرجنتين أين قام بعض ضباط الجيش المتورطين في ظل النظام الديكتاتوري السابق بحرق أو إخفاء الأدلة لطمس الحقيقة (عز،2015).

-غياب إرادة سياسية حقيقية تؤمن وترغب في تطبيق آليات العدالة الانتقالية تطبيقا سليما، وهو السبب الرئيسي في تعثر مسار الانتقال الديمقراطي في أغلب دول الربيع العربي كليبيا واليمن ومصر، مقارنة بدول أخرى رائدة كجنوب افريقيا.

-التدخلات الأجنبية والتي أدَّت إلى تحريف مسار العدالة الانتقالية في عدة دول لاسيما في المنطقة العربية كليبيا واليمن، وفي دول أمريكا اللاتينية كالأرجنتين، فمثلا أدى التدخل الأجنبي إلى تحريف مسار العدالة الانتقالية في ليبيا، وتوفير الحماية لبعض المتورطين في الانتهاكات في فترة النظام السابق أو خلال "ثورة17فبراير"، الذين يملكون ارتباطات خارجية؛ سواء كانت أمريكية، فرنسية أو قطرية، كذلك في الأرجنتين، إذ تمكَّن بعض كبار الضباط في الجيش المتورطين في الانتهاكات، وبفضل ضغوطات خارجية مارستها أطراف موالية من الإفلات من العقاب (بركات،2012).

تونس كأنموذج لتطبيق العدالة الانتقالية في مرحلة الانتقال الديمقراطي: شكلت تونس الاستثناء في المنطقة العربية، باعتبارها الدولة الوحيدة التي لم تعرف أزمات أمنية ولم تدخل في أتون حرب أهلية بعد سقوط نظام بن علي، ما جعل الملاحظين يتساءلون عن الأسباب، وعن ما إذا كان لمسار العدالة الانتقالية الذي اعتمدته في مرحلة الانتقال الديمقراطي دور في ذلك.

أولا-الخلفية التاريخية والسياسية للتجربة التونسية (ثورة الياسمين): اندلعت في 17 ديسمبر 2010 واستمرت إلى غاية 14 جانفي 2011، وقد مثلت حادثة البوعزيزي الشرارة الأولى للثورة والتي أدت إلى قيام حركة احتجاجية واسعة، انطلقت من سيدي بوزيد وامتدت إلى المدن المجاورة، لتصل العاصمة في آخر يوم من الثورة أي في 14 جانفي 2011، ما دفع بالرئيس بن علي إلى التنحي عن السلطة ومغادرة البلاد نحو السعودية. أعلن المجلس الدستوري على إثر هده الحادثة شعور منصب الرئيس عملا بالمادة57 من الدستور، وبناء عليه تولى رئيس مجلس النواب فؤاد لمبزع المنصب مؤقتا. وشكلت الثورة التونسية العامل المحرك لسلسلة احتجاجات وثورات اجتاحت المنطقة العربية في إطار ما يعرف بالربيع العربي. (السرحان،2011،ص ص92-93).

وقد واجهت تونس عقب تنحي بن علي تحدي تسيير المرحلة الانتقالية ومعالجة إرث الحقبة الديكتاتورية، ولأجل ذلك لجأت إلى تفعيل العدالة الانتقالية كآلية ضرورية لتحقيق انتقال ديمقراطي سلمي وسلس، والحيلولة دون عودة الممارسات الديكتاتورية السابقة.

ثانيا-آليات العدالة الانتقالية المعتمدة في مرحلة الانتقال الديمقراطي في تونس: اعتمدت تونس آليات قانونية وأخرى مؤسساتية نشرحها فيما يلي:

01-الآليات القانونية للعدالة الانتقالية في تونس: ومن أبرزها نذكر:

أ-قانون العدالة الانتقالية: صدر بتاريخ 24 ديسمبر 2013 بعد أن صادق عليه المجلس الوطني التأسيسي التونسي وبالإجماع، يهدف القانون إلى إنجاح مسار الانتقال الديمقراطي، وتفكيك منظومة الفساد والاستبداد،

والكشف عن حقيقة الانتهاكات الممارسة خلال فترة نظام بن علي خاصة ومنذ 1955 عامة، وإصلاح مؤسسات الدولة المتورطة في الفساد والاستبداد بغية معالجة هذه الممارسات من جذورها وضمان عدم تكرارها مستقبلا، كما يهدف إلى تجسيد المصالحة الحقة المبنية على الحقيقة والعدالة لا الإفلات من العقاب ومن المسؤوليات.

وقد تولت الحكومة المؤقتة التونسية التي أسست في 17 يناير 2011 برئاسة محمد الغنوشي ثم الباجي قايد السبسي، ملف تجسيد العدالة الانتقالية كأولوية وكآلية لدعم مسار الانتقال الديمقراطي في البلاد، ولأجل ذلك تم تنظيم ندوات وورشات، وكذا جلسات للحوار حول العدالة الانتقالية في أفريل 2012 بتونس العاصمة.

مضمون وتدابير قانون العدالة الانتقالية التونسي: وضَّح القانون الأساسي للعدالة الانتقالية التونسي مضمون وكذا مبادئ العدالة الانتقالية، ومن أبرزها نذكر:

–كشف حقيقة الانتهاكات: تم التنصيص على هذا الإجراء في الباب الأول، وقد عرَّف الفصل (03) الثالث من القانون معنى الانتهاكات التي تكون موضوعا لكشف الحقيقة، فالانتهاك هو كل اعتداء جسيم أو ممنهج على حق من حقوق الإنسان صادر عن أجهزة الدولة أو مجموعات أو أفراد تصرَّفوا باسمها أو تحت حمايتها، وإن لم تكن لهم الصفة أو الصلاحية التي تخوّل لهم ذلك، كما يشمل كل اعتداء جسيم أو ممنهج على حق من حقوق الانسان تقوم به مجموعات منظمة. وأشار الفصل (04) الرابع من القانون إلى أن الكشف عن الحقيقة يشمل كذلك ملف الاستبداد، حالات الوفاة والفقدان والاختفاء القسري.

–مساءلة ومحاسبة المتورطين في الانتهاكات ومحاربة سياسة الإفلات من العقاب: تم التنصيص على هذا الإجراء في الباب(03) الثالث من قانون العدالة الانتقالية، إذ عرَّف الفصل(06) السادس منه المساءلة والمحاسبة بأنها مجموع الآليات التي تحول دون الإفلات من العقاب، وأشار الفصل(07) السابع بأنها من اختصاص الهيئات والسلطات القضائية والإدارية والتي تتعهَّد بالنظر في الانتهاكات الآتية: القتل العمد، الاغتصاب وأي شكل من أشكال العنف الجنسي، التعذيب، الاختفاء القسري، الإعدام دون توفر ضمانات المحاكمة العادلة، الانتهاكات المتعلقة بتزوير الانتخابات والفساد المالي والاعتداء على المال العام، والدفع إلى الهجرة الاضطرارية لأسباب سياسية (القانون المتعلق بإرساء العدالة الانتقالية وتنظيمها 2013،ص4335).

–جبر الضرر ورد الاعتبار للضحايا: تم شرح هذا التدبير في الباب(04) الرابع، إذ عرَّف الفصل(10) العاشر من القانون الضحية بأنها تشمل كل من لحقه ضرر جراء تعرضه لانتهاك وفق ما نص عليه هذا القانون سواء كان فردا أو جماعة أو شخصا معنويا، ويشمل لفظ الضحية كذلك أفراد الأسرة الذين لحقهم ضرر لقرابتهم بالضحية، وكل شخص حصل له ضرر أثناء تدخله لمساعدة الضحية، كما يشمل المفهوم كل منطقة تعرضَّت للتهميش والإقصاء الممنهج، وأشار الفصل(11) إلى أشكال جبر الضرر ويشمل: التعويض المادي والمعنوي الفردي أو الجماعي، رد الاعتبار، الاعتذار واسترداد الحقوق وإعادة التأهيل والإدماج.

–الإصلاح المؤسسي: تم شرح هذه الآلية في الباب(05) الخامس من قانون العدالة الانتقالية، كما تم شرح أهدافها في الفصل(14) منه، إذ يهدف الإصلاح المؤسسي إلى تفكيك منظومة الفساد والقمع والاستبداد ومعالجتها بشكل يضمن عدم تكرار الانتهاكات مستقبلا، احترام حقوق الإنسان وإرساء دولة القانون. وحسب

نفس الفصل يقتضي هذا الإصلاح مراجعة التشريعات وغربلة مؤسسات الدولة ومرافقها ممن ثبتت مسؤوليته في الفساد والانتهاكات، وإعادة هيكلتها، وتأهيل أعوانها طبقا لأحكام الفصل(43) من قانون العدالة الانتقالية.

-تحقيق المصالحة: وأشار إلى ذلك الباب(06) السادس من قانون العدالة الانتقالية، وشرح الفصل(15) منه مفهوم وأهداف المصالحة، والتي ترفض الإفلات من العقاب، وتهدف إلى تعزيز الوحدة الوطنية وتحقيق العدالة والسلم الاجتماعيين، وتكريس دولة القانون وإعادة ثقة المواطن في مؤسسات الدولة. (القانون المتعلق بإرساء العدالة الانتقالية وتنظيمها، 2013، ص4336).

ب-الدستور الانتقالي: يسمى كذلك الدستور المؤقت، أو قانون التنظيم المؤقت للسُلَط العمومية، وهو قانون تونسي دستوري تأسيسي تم اعتماده في المرحلة الانتقالية، وتمَّت المصادقة عليه من قبل المجلس الوطني التأسيسي التونسي في 10 ديسمبر 2011، ونُشر في الرائد الرسمي للجمهورية التونسية في 23 ديسمبر 2011، الغرض منه هو تنظيم السلطات العمومية وتسيير المرحلة الانتقالية في انتظار صدور دستور جديد وفقا للفصل الأول من الدستور (قانون التنظيم المؤقت للسُلَط العمومية في تونس،2011،ص3111). وقد تمت المصادقة عليه من قبل المجلس الوطني التأسيسي بموافقة 141 صوتا واعتراض 37 وامتناع 39 عن التصويت، أي بتأييد 141 من مجموع 217 نائبا، ويشمل هذا الدستور 28 فصلا، واستمر العمل به لمدة 04 سنوات أي من2011 إلى غاية صدور الدستور التوافقي الجديد في 26 جانفي 2014، لتصبح تونس بذلك أول بلد من دول الربيع العربي يضع دستورا للبلاد (وكالة رويترز،2014).

ج-المحاكمات: عملا بقوانين وتدابير العدالة الانتقالية، وتفعيلا لآلية محاكمة الجناة والتي تعد من أبرز آليات العدالة الانتقالية، وبهدف تجسيد مبدأ المحاسبة والمساءلة، تمَّت محاكمة عدد من رموز نظام بن علي وأصهاره المتورطين في الانتهاكات في فترة حكم بن علي، والمتورطين في قمع وقتل المتظاهرين فترة "ثورة الياسمين"، وكذا المتورطين في قضايا الفساد، بعض المحاكمات تمَّت غيابيا كون المتهمين كانوا في حالة فرار وحصلوا على اللجوء السياسي. ومن أبرز الشخصيات السياسية والأمنية التي حوكمت وسجنت نذكر: وزير الداخلية الأسبق رفيق الحاج قاسم، الرئيس السابق لجهاز الأمن الرئاسي الجنرال علي السرياطي، المدير العام السابق لجهاز وحدات التدخل، أي مكافحة الشغب جلال بودريغة، المدير العام السابق للأمن الوطني عادل التيويري (وكالة فرانس بريس،2015).

أما الرئيس التونسي المخلوع بن علي فقد حوكم غيابيا في 2011/06/19 في المحكمة الابتدائية بتونس رفقة زوجته وأصهاره، في قضيتي قصر سيدي ظريف وقصر قرطاج، إذ واجه بن علي وأقاربه نحو 93 اتهاما، ومن هذه التهم؛ القتل العمدي، التعذيب، تبييض الأموال، حيازة مبالغ كبيرة من النقد الأجنبي والمجوهرات الثمينة، الاختلاس والاستيلاء على المال العام، تهريب والاتجار بالمواد المخدرة (علال،2011). كما تم اعتقال ومحاكمة بعض أصهار وأقرباء بن علي في قضايا فساد واختلاس وتبييض أموال وتكوين ثروة بطرق غير شرعية واستغلال النفوذ، قدرهم البعض بـ33 فردا، من أبرزهم: عماد وبلحسن الطرابلسي وهما شقيقي ليلى الطرابلسي حرم بن علي-صخر الماطري وهو صهر بن علي، وزوجته ونجلة الرئيس المخلوع نسرين بن علي (منية غانمي،2017).

02-الآليات المؤسساتية لتكريس العدالة الانتقالية في تونس: إلى جانب القوانين اعتمدت تونس أجهزة ولجان لتجسيد العدالة الانتقالية تتمثل في:

أ-لجان التحري والحقيقة والإنصاف: ومن أبرزها نذكر:

-هيئة الحقيقة والكرامة: هي هيئة حكومية مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري، تأسست في06جوان 2014، أسَّسها المجلس الوطني التأسيسي، مقرها تونس العاصمة، تترأس الهيئة المحامية والمناضلة الحقوقية سهام بن سدرين، تضم15 عضوا من الجنسين تم اختيارهم من قبل المجلس المكلَّف بالتشريع من الشخصيات المشهود لها بالحياد والنزاهة (لصلح،2017).

تنظر الهيئة في الانتهاكات الواقعة في الفترة الممتدة ما بين 01 جويلية 1955 و31 ديسمبر 2013، أي إلى غاية صدور قانون العدالة الانتقالية، وحدَّدت مدة عملها بأربع 04 سنوات قابلة للتمديد مرة واحدة لمدة سنة وبقرار معلَّل من الهيئة، يرفع إلى المجلس المكلف بالتشريع قبل ثلاثة 03 أشهر من نهاية فترة عملها، تتفرع عن الهيئة لجان نشرحها لاحقا. ومن مهامها الرئيسية المحددة في الفصلين 39 و40 من قانون العدالة الانتقالية:

-الإشراف على مسار العدالة الانتقالية والانتقال الديمقراطي -كشف حقيقة مختلف الانتهاكات الجسيمة المرتكبة في الفترة المذكورة سابقا والتحقيق في القضايا على أساس شهادات وشكاوى الضحايا-تحديد مسؤولية أجهزة الدولة في الانتهاكات-مساءلة ومحاسبة المسؤولين والمتورطين في هذه الانتهاكات-جبر الضرر ورد الاعتبار للضحايا ووضع برنامج تعويضات شامل-تحقيق المصالحة الوطنية-عقد جلسات استماع للضحايا والشهود بعضها مغلقة وبعضها مفتوحة للعموم ومذاعة إعلاميا (هيئة الحقيقة والكرامة في تونس،2014).

وفي 15 يونيو2016، أغلقت الهيئة باب قبول ملفات الضحايا، وقدرت ميزانيتها عام 2014 حوالي 2.5 مليون دينار تونسي، ارتفعت إلى10 مليون دينار تونسي عام 2015.

-لجنة التحكيم والمصالحة: هي لجنة فرعية عن هيئة الحقيقة والكرامة، يرأسها خالد الكريشي، ونائبه هي ابتهال عبد اللطيف،من مهامها الأساسية:النظر في مطالب الصلح المتعلقة بالانتهاكات.

-لجنة البحث والتقصي: هي لجنة فرعية عن هيئة الحقيقة والكرامة، ترأسها علا بن نجمة ونائبها علي رضوان غراب، من أبرز مهامها: تفكيك منظومة الاستبداد والفساد والبحث في أسبابها، والكشف عن حقيقة الانتهاكات والاعتداءات الممنهجة على حقوق الإنسان، عبر تحديد ظروفها وملابساتها، ومعرفة مصير الضحايا والمفقودين وإحصائهم وتحديد أماكن تواجدهم أو أماكن دفنهم في حالة الوفاة، والكشف عن المقابر الجماعية..إلخ.

ب-لجان التعويض وجبر الضرر: ومن أبرزها نذكر:

-لجنة شهداء وجرحى الثورة وتفعيل العفو التشريعي العام: تأسَّست في2011 في إطار مسار العدالة الانتقالية، لكن قبل صدور قانون العدالة الانتقالية الذي قام بتطويرها وتغيير تسميتها إلى لجنة جبر الضرر ورد الاعتبار التي سنشرحها لاحقا، تم تأسيسها بموجب النظام الداخلي للمجلس الوطني التأسيسي، تتولى مهام الإشراف على المسائل المتعلقة باستحقاقات وتعويضات شهداء وجرحى "ثورة الياسمين"، وكذا ضحايا الاستبداد والممارسات القمعية منذ استقلال البلاد عن طريق صندوق شهداء وجرحى الثورة وضحايا الاستبداد، كذلك

الإشراف على مسار الحوار الوطني حول العدالة الانتقالية (محضر جلسة لجنة شهداء وجرحى الثورة وتفعيل العفو التشريعي العام،2012)،

تتكون من 12 عضوا على الأكثر يتم تعيينهم طبقا للفصل الثامن (08) من النظام الداخلي للمجلس الوطني التأسيسي.

–لجنة جبر الضرر ورد الاعتبار: هي لجنة فرعية عن هيئة الحقيقة والكرامة،وهي وريثة لجنة شهداء وجرحى الثورة وتفعيل العفو التشريعي العام، ترأسها حياة الورتاني، تتمثل مهامها الأساسية في: جبر ضرر ضحايا الظلم والاستبداد، إذ تقوم بتقييم الضرر المادي والمعنوي وتحديد طبيعته وطرق جبره، وبناء عليه تحدّد قيمة التعويضات المادية وتضع إجراءات إعادة التأهيل والإدماج الاجتماعي والمهني.

–لجنة حفظ الذاكرة: هي لجنة فرعية عن هيئة الحقيقة والكرامة، يترأسها عادل المعيزي ونائبه صلاح الدين راشد، تتمثل مهامها في: –تخليد ذكرى الضحايا وتكريمهم من خلال إقامة التظاهرات الرامية إلى ذلك–وضع برامج لإعادة كتابة التاريخ بشكل حيادي، واستخلاص العبر من انتهاكات الماضي والعمل على منع عودتها مستقبلا، من خلال تلقين الأجيال الصاعدة قيم الديمقراطية والتسامح ونبذ العنف واحترام حقوق الإنسان.

–لجنة المرأة: هي لجنة فرعية عن هيئة الحقيقة والكرامة، تترأسها ابتهال عبد اللطيف، من أبرز مهامها:

–ضمان التزام الهيئة بتطبيق مقاربة النوع الاجتماعي أثناء تنفيذ قانون العدالة الانتقالية– اقتراح الآليات التي تضمن توفير الظروف المناسبة لاستقبال النساء ضحايا الثورة وانتهاكات النظام السابق منذ 1955 وإغاثتهن، وتشجيعهن على الإدلاء بشهادتهن في جلسات الاستماع، وتوفير الحماية لهن–التنسيق مع لجنة جبر الضرر ورد الاعتبار بخصوص برامج التعويض والإدماج المهني والاجتماعي المخصصة للمرأة، مع مراعاة خصوصية المرأة من خلال التركيز على برامج جبر الضرر النفسي نظرا لمعاناتها النفسية المضاعفة مقارنة بالرجل في حقبة الاستبداد. (هيئة الحقيقة والكرامة في تونس،2014).

ج–لجان الإصلاح المؤسسي: تتمثل في:

–لجنة الإصلاح الإداري ومكافحة الفساد: تأسَّست سنة 2011، بموجب النظام الداخلي للمجلس الوطني التأسيسي، مهامها متابعة القضايا المتعلقة بالفساد المالي والإداري، واسترجاع الأموال المنهوبة في عهد نظام بن علي، ومتابعة سبل تطوير الإدارة وعصرنتها وإصلاح الوظيفة العامة، إذ ترى بأن إصلاح الإدارة لا يتم إلا عبر مكافحة الفساد الإداري. تعد تقريرا شهريا تبرز فيه نتائج عملها مرفقة بتوصيات ترفعه إلى مكتب المجلس الوطني التأسيسي، تتكون من 12 عضوا على الأكثر يتم تعيينهم طبق الفصل الثامن(08) من النظام الداخلي للمجلس الوطني التأسيسي (لصلح،2017)، ورغم مجهوداتها إلا أن السلطات قامت بإلغائها وتأسيس لجان أخرى مع تطوير مهامها وآليات عملها عقب اعتماد قانون العدالة الانتقالية في2013.

–الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد: هي هيئة عمومية مستقلة، تم استحداثها في 24 نوفمبر 2011 في إطار آليات الإصلاح المؤسسي، تهتم بالتحقيق في قضايا الفساد والرشوة في ظل النظام السابق وكشف المتورطين فيها، لاسيما المنتمين لأسرة الرئيس المخلوع بن علي وأصهاره وحاشيته بهدف إحالتهم على العدالة، وكذا وضع الآليات التي من شأنها تفكيك منظومة الفساد في البلاد، مقرها تونس العاصمة تضم من 19 إلى 30 عضوا، وقد قام

قانون العدالة الانتقالية عقب صدوره في 2013 بتنظيم عملها وتطوير مهامها، ويترأسها حاليا شوقي الطبيب وذلك منذ 2016 خلفا لرئيسها الأسبق سمير الغابي (الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد،2018).

–الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي: تشكلت على أنقاض المجلس الوطني لحماية الثورة، بمقتضى المرسوم رقم 06 لسنة 2011 المؤرخ في 18 فبراير2011، أي قبل صدور قانون العدالة الانتقالية الذي نظَّم وقوَّم مسارها، وهي إحدى اللجان الاستشارية التي شكَّلتها حكومة محمد الغنوشي، ترأسها عياض بن عاشور، تسهر على دراسة النصوص التشريعية ذات العلاقة بالإصلاح السياسي والديمقراطي (سليماني،2017،ص12)، يبلغ عدد أعضائها 100 عضو، ينتمون إلى تيارات فكرية وسياسية مختلفة، وتضم ممثلين عن 12 حزبا و19 منظمة ونقابة، وكذا شخصيات وطنية ونخبوية؛ وعائلات شهداء "ثورة الياسمين"،وقد أصدرت الهيئة مجموعة من المراسيم المنظمة للإصلاحات السياسية والمدعمة لمسار الانتقال الديمقراطي.

–لجنة الفحص الوظيفي وإصلاح المؤسسات: هي لجنة فرعية عن هيئة الحقيقة والكرامة، وتعد من أبرز اللجان المكلفة بالإصلاح المؤسسي، يترأسها محمد بن سالم، تتمثل مهامها الرئيسية في: تفكيك منظومة الفساد والاستبداد، ووضع برامج لإصلاح مؤسسات الدولة المتورطة أو المتسببة في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، والممارسات الاستبدادية منذ 1955، خاصة المرتكبة في ظل النظام السابق (هيئة الحقيقة والكرامة في تونس،2014).

ثالثا–تقييم التجربة التونسية: حققت آليات العدالة الانتقالية نتائج إيجابية في مرحلة الانتقال الديمقراطي التي شهدتها تونس، لكن المسار عرف انتكاسات بسبب العراقيل التي واجهته، وهو ما سنوضحه فيما يلي:

01–دور آليات العدالة الانتقالية في دعم مسار الانتقال الديمقراطي في تونس: كان لقوانين وأجهزة العدالة الانتقالية تأثيرا واضحا على مسار الانتقال الديمقراطي في تونس نبرزه فيما يلي:

–تعد تجربة العدالة الانتقالية في تونس، حسب الملاحظين، الأنجح في المنطقة العربية رغم عدم ارتقائها في المسار والنتائج إلى مصاف التجارب العالمية كتجربة جنوب أفريقيا، وساهمت في دعم المسار الديمقراطي في البلاد، إذ ترتب عنها اعتماد دستور انتقالي عام2011 ثم دستور جديد عام 2014، ويعد أول دستور اعتمد بعد"ثورات"الربيع العربي،والذي عبَّد الطريق لإجراء أول انتخابات رئاسية تعددية ديمقراطية في تونس ودول الربيع العربي وذلك في 2014.عليه،تحولت تونس إلى قدوة ومصدر إلهام للمنطقة العربية في الانتقال الديمقراطي بفضل تطبيقها آليات العدالة الانتقالية.

–انعكس مسار العدالة الانتقالية في تونس إيجابا على ممارسة الحريات وعلى حقوق الإنسان والمواطنة في البلاد، من خلال إلغائه للقوانين المقيدة للحريات المتوارثة عن النظام السابق، واعتماد قوانين جديدة ديمقراطية، وتبني مسار للإصلاح المؤسسي لاسيما إصلاح وزارة الداخلية والمؤسسات الأمنية، إذ تم إلغاء جهاز إدارة أمن الدولة أو ما يعرف بالبوليس السياسي الذي تورط في انتهاكات الحقبة الماضية، وبالمقابل تم اعتماد قانون جديد للصحافة ألغى عقوبة السجن ضد الصحفيين، والذي استخدم بشكل واسع من قبل نظام بن علي ضد الصحفيين والمعارضين وحتى المدونين، وتم اعتماد قانون حرية الاتصالات المسموعة والمرئية الذي كرَّس حرية العمل الإعلامي، كما اعتمد قانون جديد للأحزاب وآخر للانتخابات، وقد شجعت هذه القوانين على تنشيط الحياة

السياسية والإعلامية والجمعوية والنقابية في تونس، ونقلها من دولة أنموذج للتضييق السياسي والإعلامي فترة حكم بن علي إلى دولة أنموذج في ممارسة الحريات السياسية والإعلامية في المنطقة العربية.

–ساهمت آليات العدالة الانتقالية في تحقيق انتقال ديمقراطي سلمي وسلس في تونس، وجنَّبت البلاد الدخول في حرب أهلية وانتشار حالات الانتقام خارج القانون، بفضل تفعيل آلية المحاكمة والمحاسبة للجناة، وبفضل إنشاء لجنة الحقيقة والكرامة وتنظيم جلسات الاستماع للضحايا والتي من شأنها إرضاء الضحايا ولو نسبيا.

– ما يميّز مسار العدالة الانتقالية في تونس عدم تفعيله لآلية العزل السياسي كما فعلت أغلب الدول العربية، حيث رفض البرلمان المصادقة على مشروع العزل السياسي المقترح كونه يناقض الديمقراطية باعتباره يقوم على آلية الإقصاء، هذه الخطوة وإن كانت لها سلبياتها كونها استغلت من قبل بعض رموز النظام السابق للعودة إلى الواجهة السياسية، إلا أنها بالمقابل ساهمت في تحقيق انتقال ديمقراطي سلمي وسلس، وجنَّبت البلاد حربا أهلية وموجة من العمليات الانتقامية، كان من الممكن أن يتورط فيها رموز النظام السابق المقصيين بموجب قانون العزل السياسي، ما يهدّد استقرار البلاد كما حدث في بعض الدول العربية كليبيا والعراق.

–تميَّز مسار العدالة الانتقالية في تونس عن غيره من مسارات مماثلة في المنطقة العربية بتبني تدابير لصالح المرأة وإشراكها بشكل واسع في المسار، إذ لها حضور قوي وتمثيل واسع في مختلف اللجان المكلفة بتنفيذ إجراءات العدالة الانتقالية، يكفي أنَّ امرأة تترأس هيئة الحقيقة والكرامة وهي المناضلة الحقوقية والمعارضة لنظام بن علي سهام بن سدرين، كما تم تأسيس "لجنة المرأة" والمختصة في النظر في الانتهاكات التي تعرضت لها المرأة فترة النظام السابق، لتبقى بذلك تونس وفية لنهجها في ترقية دور المرأة، بما يتوافق مع مبادئ وقيم الديمقراطية المبنية على تمكين الجميع من ممارسة حقوقهم بغض النظر عن اللون والجنس، ما ساهم في دعم مسار الانتقال الديمقراطي في البلاد (سالمي،2015).

–تمكنت هيئة الحقيقة والكرامة ورغم الانتقادات التي طالتها من تلقي ومعالجة 64 ألف ملف لضحايا الانتهاكات، كما نظَّمت 12 ألف جلسة استماع لهؤلاء الضحايا (زهير اسماعيل،2016) وبالمقارنة مع عدد سكان البلاد الذي لا يتجاوز 11 مليون نسمة، وبالنظر إلى حجم الانتهاكات التي ارتكبت في فترة طويلة زمنيا تتجاوز 50 سنة أي منذ 1955 وهي الفترة التي تغطيها أعمال الهيئة، ندرك حجم المجهودات التي بذلتها.

– يعد مسار العدالة الانتقالية في تونس مسارا تشاركيا، إذ لم تحتكره الدولة رغم الجانب القانوني للكثير من آلياته، بل تم إشراك فعاليات المجتمع المدني في المشاورات الخاصة به، من خلال تنظيم البلاد لجولات الحوار الوطني الخاصة بمشروع العدالة الانتقالية، التي شاركت فيها مختلف أطياف الطبقة السياسية والحزبية والجمعوية، وممثلي النخب الأكاديمية والمثقفة وشخصيات وطنية ودولية. (القنطري،2015، ص02)، إضافة إلى إشراك الإعلام للترويج للمشروع، خاصة دوره البارز في تغطية جلسات الاستماع إعلاميا، ومعروف أن إشراك المجتمع المدني والإعلام في السياسات التي تضعها الدولة هو من مؤشرات الديمقراطية التشاركية، ما يدعم جهود ترسيخ الديمقراطية في البلاد.

-استفادت فئات واسعة من الضحايا من التعويضات بموجب قوانين التعويض والإدماج التي تبنتها العدالة الانتقالية كآلية لدعم المسار الانتقالي، منها؛ المرسوم الخاص بالتعويض للجرحى ولعائلات شهداء الثورة الصادر نهاية أكتوبر 2011 (سالمي،2015)، فبموجبه تم إطلاق أسماء شهداء الثورة على الشوارع والساحات العمومية أبرزهم البوعزيزي، وتم إقرار منح شهرية لذوي الشهداء والمصابين، واعتماد صيغ تعويضية أخرى، كالعلاج بهياكل الصحة العمومية والمستشفى العسكري، مجانية التنقل في وسائل النقل العمومي (وليد،2011)،الأولوية في التشغيل وفي المنح المدرسية والجامعية...إلخ.

02-عراقيل وتحديات تطبيق العدالة الانتقالية في مرحلة الانتقال الديمقراطي في تونس: من أبرزها نذكر:

-غياب الرئاسات الثلاث، رئاسة الجمهورية، رئاسة الحكومة، ورئاسة البرلمان، وثلاثتهم من حزب نداء تونس ومن منظومة الحكم السابقة عن جلسات الاستماع التي نظمتها هيئة الحقيقة والكرامة، ما اعتبر تراجعا حكوميا عن دعم مسار العدالة الانتقالية بعد وصول السبسي إلى السلطة، هذا الغياب الذي عرقل مسار العدالة الانتقالية وعملية الانتقال الديمقراطي فسَّره الملاحظون على أنه رغبة الباجي قايد السبسي، وهو من رموز الحقبة البورقيبية، في تجنب الحرج الذي يشكله حضوره لجلسات استماع علنية لضحايا انتهاكات النظام السابق، لاسيما تلك المرتكبة في الحقبة البورقيبية، وخوفا من أن تتحول بعض الجلسات إلى محاكمة علنية لشخصه (لصلح،2017).

-تأخر التكفل المادي والصحي والاجتماعي بضحايا الثورة وانتهاكات النظام السابق، وتأخر استفادة الضحايا عمليا من التعويضات، وضعف قيمتها بما يتناقض وهدف العدالة الانتقالية في التكفل العاجل بالمنتمين إلى هذه الفئة بما يحفظ كرامتهم الإنسانية، هذا التأخر أرجعه الملاحظون إلى كون ملف التعويض ظلَّ عالقا بين التجاذبات والمزايدات السياسية والأيديولوجية وكذا الوضعية المالية الصعبة لتونس بعد سقوط نظام بن علي.

-شاب قانون العدالة الانتقالية عديد النقائص التي أثَّرت على مسار تطبيقه في الواقع، على غرار استخدامه لمفاهيم واسعة المعنى غير مضبوطة، وكذا غموض معايير اختيار وترشح القضاة في الدوائر القضائية المتخصصة والمكلفين بمحاكمة الجناة، وعدم ضبطه لصلاحيات لجان العدالة الانتقالية بشكل واضح، كذلك ترك القانون فراغات استغلها أزلام النظام السابق للإفلات من العقاب والعودة إلى الواجهة السياسية بثوب جديد.

-التباس وتداخل في الصلاحيات بين اللجان المكلفة بتجسيد العدالة الانتقالية، لاسيما التداخل الحاصل بين صلاحيات هيئة الحقيقة والكرامة ولجنة الفحص الوظيفي وإصلاح المؤسسات، هذا الوضع عطَّل وأربك عمل لجان العدالة الانتقالية ومن ثمة مسار الانتقال الديمقراطي.

-فشلها في تطبيق أحكام السجن على الفارين من العدالة واللاجئين في الخارج، والتي صدرت بحقهم أحكام غيابية، لاسيما تلك الصادرة في حق بن علي وأقاربه وأصهاره، إذ فشل مسار العدالة الانتقالية في استلام بن علي وزوجته من السعودية، وكذا أصهاره من دول اللجوء، هذا الفشل جعل الرأي العام الوطني والدولي يشكّك في قدرة تونس على تحقيق انتقال ديمقراطي ناجح (قاسم،2012).

-التدخل الخارجي في مسار العدالة الانتقالية في تونس، لاسيما الخليجي وتحديدا القطري خاصة فترة حكومة الغنوشي، والذي حال دون مطالبة تونس رسميا من الدول الخليجية كقطر والسعودية بتسليم بن علي وأصهاره

الفارين هناك لمحاكمتهم، وذلك خوفا من تراجع المساعدات المالية والاستثمارات الخليجية في تونس، هذا التدخل المتزايد رهن سيادة القرار السياسي التونسي.

-طول المدة التي يغطيها عمل هيئة الحقيقة والكرامة عرقل نشاطها، وجعل مهمتها صعبة للغاية، فكما أوضحنا سابقا، تتكفل الهيئة بالنظر في الانتهاكات في الفترة الممتدة من 1955 إلى 2013 أي حوالي 50 سنة وهي فترة تغطي نظامين قمعيين وحقبتين هما الحقبة البورقيبية وفترة بن علي، ومن الصعب على أي هيئة مهما بلغت كفاءتها معالجة كافة الانتهاكات والممارسات القمعية الممارسة في فترة طويلة كهذه، لذلك كان من الأفضل حسب الملاحظين، تحديد فترة زمنية قصيرة يمكن تغطيتها بدقة والاكتفاء بفترة بن علي أي من 1987.

-رفض الكثير من الضحايا المثول أمام هيئة الحقيقة والكرامة وحضور جلسات الاستماع، والإدلاء بالحقيقة أو سرد بعض الحقائق بتحفظ، خوفا من الانتقام ما يحول دون الوصول إلى الحقيقة الكاملة، لاسيما من قبل النساء اللواتي يتحفظن في سرد معاناتهن كون الجلسات مذاعة إعلاميا خاصة ضحايا الاغتصاب (الصباغ،2018).

-غياب إطارات وطنية متخصصة وخبيرة في العدالة الانتقالية عرقل كثيرا مسارها ومن ثمة مسار الانتقال الديمقراطي، ودفع تونس إلى الاستعانة بالخبرات الأجنبية لاسيما المغربية، ما أثر سلبا على مسارها، كون اختيار النموذج المغربي كمصدر إلهام لم يكن موفَّقا في نظر الكثير من الملاحظين لاختلاف ظروف تونس السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن تلك السائدة في المغرب قبيل اعتماد مسار العدالة الانتقالية، ولاختلاف أهداف الدولتين من اعتماد هذا المسار، فغاية المغرب من تبني مسار للعدالة الانتقالية هو ترقية حقوق الإنسان وتلميع صورة النظام بعد تولي الملك محمد السادس العرش، ولم يكن آلية لتسيير مرحلة ما بعد سقوط النظام السابق وإرساء معالم نظام ديمقراطي جديد كما هو الحال في تونس، لذلك كان على تونس الاقتداء بالتجربة الجنوب أفريقية وجلب خبراء في العدالة الانتقالية من هذا البلد، لتشابه ظروف البلدين السياسية قبيل اعتماد المسار ولتشابه الهدف منه وهو تحقيق الانتقال الديمقراطي السلمي، ولكون التجربة الجنوب أفريقية من التجارب الأنجح في العالم مقارنة بتجارب أخرى كالتجربة المغربية.

-سلسلة الاغتيالات السياسية التي عرفتها تونس في المرحلة الانتقالية أثرت سلبا على مسار العدالة الانتقالية وعطَّله، لاسيما بعد اغتيال الناشط الحقوقي واليساري الراديكالي شكري بلعيد وبعده محمد البراهيمي من الحركة الشعبية، وهو الحدث الذي عطَّل الترويكا، وخلق أزمة ثقة بين الأطياف السياسية المختلفة، وشكَّك في قدرات تونس على تكريس العدالة في مرحلة الانتقال الديمقراطي، خاصة بعد عجز الجهات القضائية عن ضبط ومعاقبة المتورطين في هذه الاغتيالات.

-تجدد بعض الممارسات القمعية الديكتاتورية فترة ما بعد سقوط نظام بن علي بما يخالف أهداف العدالة الانتقالية في منع عودة هذه الممارسات، والذي اعتبر انتكاسة لمسار الانتقال الديمقراطي في البلاد، والدليل على ذلك اللجوء المفرط والمكرر للعمل بقانون الطوارئ في تونس والذي يحمل في طياته تضييقا للحريات بحجة مكافحة الإرهاب في تناقض صارخ مع قيم الديمقراطية، ناهيك عن حالات قمع قوات الأمن للمظاهرات المنظمة ضد سياسات النظام الجديد، كما حدث في مظاهرات 09 أفريل 2012 بشارع الحبيب بورقيبة بالعاصمة.

رابعا–الحلول المقترحة لترقية العدالة الانتقالية كآلية ناجحة للانتقال الديمقراطي: لضمان تطبيق ناجح وفعال لآلية العدالة الانتقالية ومن ثم نجاح الانتقال الديمقراطي، لا يجب الاكتفاء بمجرد التطبيق النمطي لآلياتها المعروفة، بل لا بد من توفير شروط أخرى من شأنها ترقية مسارها وتصويبه، ولأجل ذلك نقترح الحلول الآتية:

–القيام بالتحليل السياقي، بمعنى دراسة وتحليل سياق تطبيق العدالة الانتقالية، والظروف السياسية والاجتماعية السائدة في البلاد قبل اعتماد آلياتها وتجنب النماذج المقولبة والنمطية، أي ضرورة أن تتميز العدالة الانتقالية بالمرونة وبالابتكار وأن تتماشى آلياتها مع أوضاع البلاد، ذلك أن نتائج تطبيقها تتباين من دولة إلى أخرى تبعا لتباين الظروف السائدة، وهو ما يبرر نجاح تجربة العدالة الانتقالية نسبيا في جنوب أفريقيا ودورها البارز في إنجاح مسار الانتقال الديمقراطي بالبلاد، مقارنة بتجارب مماثلة مرت بها دول عربية كالمغرب، مصر، العراق وليبيا، والتي لم تفضي إلى نفس النتائج رغم تفعيلها لنفس الآليات (المركز الدولي للعدالة الانتقالية،2018).

–اعتماد المرحلية في تطبيق آليات العدالة الانتقالية، لاسيما آلية الإصلاح المؤسسي نظرا لتجذر الفساد والممارسات القمعية المتوارثة عن النظام الديكتاتوري السابق، وتجنب التطبيق العشوائي والتعسفي لقوانين العزل السياسي.

–اعتماد العمل التشاركي، بمعنى تجاوز الإطار الرسمي وإشراك الفواعل غير الرسمية في مسار العدالة الانتقالية، لاسيما مؤسسات المجتمع المدني والإعلام، نظرا لدورها البارز في نشر قيم العدالة والديمقراطية، وفي الترويج لمسعى العدالة الانتقالية،فأغلب التجارب الرائدة للعدالة الانتقالية في العالم أشركت وبشكل واسع المجتمع المدني والإعلام في المسار، وأفضل مثال على ذلك جنوب أفريقيا.

–ضمان حيادية لجان الحقيقة والعدالة والإنصاف واستقلاليتها، إذ يجب أن لا تضم من بين أعضائها شخصيات تولَّت مناصب قيادية في ظل النظام السابق، أو لها علاقة بالأحداث التي تجري بشأنها التحقيقات أو على علاقة قرابة بالمتورطين (بيوك،2011)، ومن ثَمَّ ضرورة اختيار الشخصيات التي تحقق الإجماع الوطني، كما فعلت جنوب أفريقيا التي عينت كبير الأساقفة من فئة السود والمناضل ضد نظام الميز العنصري "ديسمونت تيتو" رئيسا للجنة الحقيقة والمصالحة.

–الابتعاد عن المحاكمات السريعة المخالفة للمعايير الدولية، والتي عادة ما نلاحظها في أغلب تجارب العدالة الانتقالية لاسيما في المنطقة العربية، رغبة من النظام الديمقراطي الفتي في طي صفحة الماضي في وقت قياسي للتفرغ لمرحلة الإعمار، لأن ذلك سيوقعه في فخ الاستبداد من جديد.

–توفر إرادة سياسية حقيقية لتطبيق العدالة الانتقالية تطبيقا عميقا، بهدف إنجاح مسار الانتقال الديمقراطي، لا بهدف تلميع صورة النظام الفتي، ويعد هذا العامل السبب في نجاح بعض التجارب العالمية كتجربة جنوب أفريقيا مقارنة بالتجارب العربية التي تعثرت في أغلبها لغياب الإرادة السياسية.

خاتمة:

في الختام، أثبتت خبرات وتجارب الدول بأن نجاح مسار الانتقال الديمقراطي مرهون بالتطبيق السليم لآليات العدالة الانتقالية، فكل انتقال ديمقراطي سيظل هشا ومرشحا للتراجع وإعادة إنتاج الاستبداد طالما لم يتم إرساؤه على الحقيقة والمحاسبة وإنصاف وتعويض الضحايا، وإصلاح المؤسسات المنتجة للاستبداد ما يبرز الحاجة الملحة لتفعيل العدالة الانتقالية، وهو ما أثبتته التجربة التونسية للانتقال الديمقراطي التي اعتبرها أغلب الملاحظين التجربة الأنجح مقارنة بالدول العربية، وذلك لتفعليها الناجح نسبيا للعدالة الانتقالية، وبفضل تركيزها على الإصلاح المؤسسي لاسيما المؤسسة الأمنية، ومزاوجتها ما بين سياسية استئصال ممارسات النظام السابق من جهة، واستقطاب بعض رموزه من ذوي الخبرة والحنكة من جهة أخرى، والذي جنَّبها الدخول في أتون حرب أهلية وفي متاهات وأزمات قد تعصف بمسار الانتقال الديمقراطي على غرار دول الربيع العربي كليبيا.

ومع ذلك، لم ترتقي التجربة التونسية لمصاف التجارب العالمية الرائدة كتجربة جنوب أفريقيا للعراقيل التي واجهتها ولاتزال تواجهها إلى يومنا هذا، إلا أن تونس تبقى في نظر أغلب المحللين تمثل الاستثناء في محيطها العربي المتأزم، إذ انتقلت من الدولة الأنموذج في الاستبداد فترة نظام بن علي إلى الدولة الأنموذج عربيا في العدالة الانتقالية والانتقال الديمقراطي ومصدر إلهام في المنطقة العربية.

قائمة المراجع:

باللغة العربية:

أ-الكتب:

1. حمدي، عبد الرحمان، **قضايا وإشكاليات التحول الديمقراطي في أفريقيا**، القاهرة: مركز البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة،2002.
2. الكواري،علي خليفة،**مفهوم الديمقراطية المعاصرة**،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، وت2002.
3. السرجان، راغب، **قصة تونس من البداية إلى ثورة 2011**، القاهرة:دار أقلام للنشر والتوزيع والترجمة،2011.
4. ماضي، عبد الفتاح، **مداخل الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2009.
5. سليماني ،هيثم، **التوافق السياسي في تونس: محطات ومطبات**، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2017.
6. شنان، عمر عبد الحفيظ، **العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية: المفاهيم والتطبيقات**، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر،2015.

ب–المقالات العلمية:

7. بلقزيز، عبد الإله، "الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: العوائق والممكنات"، **مجلة المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، السنة 20، العدد 219، ماي 1997.

8. بنيوب، احمد شوقي، **العدالة الانتقالية: تجارب مقارنة**، ورقة عمل مقدمة في ندوة حول العدالة الانتقالية، القاهرة، بتاريخ 28 /29 يوليو2011.

9. لوكريني، ادريس، "شروط الفاعلية: دور لجان المصالحة في معالجة الاستقطاب المجتمعي"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 194، 13 أكتوبر2013.

10. مزرود، حسين، "مقاربات الانتقال الديمقراطي وتعثرات تجارب التغيير السياسي في الدول العربية"، **مجلة فكر ومجتمع**، العدد 18، الصادر في أكتوبر 2013.

ج–الدراسات غير المنشورة:

11. بوروني، زكرياء، النخبة السياسية وإشكالية الانتقال الديمقراطي: دراسة حالة الجزائر، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، تخصص الرشادة والديمقراطية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة محمد منتوري، السنة الجامعية 2010/2009.

12. عزوق، نعيمة، سياسات التعامل مع ظاهرة الجماعات "الإسلامية" المسلحة في الجزائر، **رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية**، تخصص تنظيم سياسي وإداري، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر03، مارس2017.

د–الوثائق الرسمية:

13. مجلس الأمن، تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، **سيادة القانون والعدالة الانتقالية في المجتمعات خلال مراحل الصراعات وما بعد الصراعات**، الصادر في 23 أوت2004.

14. الجمهورية التونسية، قانون تأسيسي رقم 06، المؤرخ في 16 ديسمبر 2011، يتعلق بالتنظيم المؤقت للسُلَط العمومية، **الرائد الرسمي**،العدد97،الصادر في23 ديسمبر 2011.

15. الجمهورية التونسية، القانون الأساسي رقم 53، المؤرخ في 24 ديسمبر 2013 يتعلق بإرساء العدالة الانتقالية وتنظيمها، **الرائد الرسمي**، العدد 105، الصادر في 31 ديسمبر2013.

هـ–المواقع الالكترونية:

16. أبو الحسن، عمر، دراسة حول مستقبل مسار التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي وإشكاليته في ظل المتغيرات الحالية، الحوار المتمدن، 04 سبتمبر 2014: **http/www.alhewar.m.org**

17. إبراهيم، حسنين توفيق، الانتقال الديمقراطي: إطار نظري، مركز الجزيرة للدراسات،14فبراير2010: **studies,aljazeera,net**

18. إسماعيل،زهير مسار العدالة الانتقالية وتأسيس الحقيقة في تونس، الجزيرة نت،2016/12/26: **www,aljazeera,net**

19. بيوك، عبد المجيد احمد الصغير، العدالة الانتقالية وأهم مقومات المصالحة الوطنية، المنارة للإعلام الرئيسية،طرابلس،ليبيا،2010/11/28: **http://www.almanaramedia.com**

20. البني، أنور، العدالة الانتقالية: مفهوم وتطبيق ومرحلة، المركز السوري للدراسات والأبحاث،21 ديسمبر 2012: **http://www.dirasat .ws**

21. بركات، ناجي جمعة، العدالة والمصالحة الانتقالية وكيفية التعامل بهما في ليبيا،19جوان2012: **http//www.shuoon world press.com**

22. الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، ويكبيديا، الموسوعة الحرة، جانفي2018: **http/ar.m.wikipedia.org**

23. هيئة الحقيقة والكرامة في تونس، انطلاق جلسات الاستماع العلنية لضحايا الانتهاكات الجسيمة، باب نات،2014/11/17: **http// www babnet.org**

24. وكالة فرانس بريس(و.ف ب)،تونس تقرر إعادة محاكمة مسؤولين كبار في نظام بن علي، العربية نت، 30أفريل2015: **http//www.alarabya.net**

25. وليد، هكذا سيقع تعويض جرحى الثورة وعائلات الشهداء في تونس، موقع المصدر،31أكتوبر2011 **http://www.almasdar.tn**

26. زيتون، علاء الدين رشوان، مفهوم العدالة الانتقالية ودور منظمات المجتمع المدني في تطبيقها،02/01/ 2013: **http://arabsi.org**

27. محضر جلسة لجنة شهداء وجرحى الثورة وتفعيل العفو التشريعي العام، الجلسة عدد23، في17 أكتوبر2012، على الساعة 11:15: **http://majles.marsad.tn**

28. المركز الدولي للعدالة الانتقالية، ما هي العدالة الانتقالية؟،فيفري2018: .**http//www. ictj.org**

29. وكالة رويترز، مضامين دستور تونس 2014،موقع الجزيرة نت،2014/02/09: **www,aljazeera,net**

30. لمرابطي، محمد، مخاضات العدالة الانتقالية والخيارات الصعبة، موقع هسبرس،07 يوليو 2017: **http//www.hespress.com**

31. لصلح، نوال ،قانون العدالة الانتقالية في تونس بين استئصال النظام السابق واستقطابه، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية،الاقتصادية والسياسية ،23 جانفي2017: **democraticac.de/?p**

32. سالمي، عائشة، العدالة خلال المراحل الانتقالية: تونس وليبيا أنموذجا، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، 24 فبراير2015: **www,maspolitiques.com**

33. علال، محمد، القضاء التونسي يحاكم بن علي غيابيا، موقع الفجر،2011/06/19: **http//www.alfadjr.net**

34. الصباغ، محمد،07سنوات على ثورة تونس: عراقيل للعدالة الانتقالية وفرض لقانون التصالح، موقع مصراوي،14يناير2018: **http/www.masrawy.com**

35. قاسم، روعة، إشكاليات العدالة الانتقالية في تونس، موقع العهد الإخباري،2012/05/21: **http/www.alahednews.com.lb**

36. القنطري، ريم، تونس في المرحلة الانتقالية: تقييم التقدم المنجز بعد عام على إنشاء هيئة الحقيقة والكرامة، المركز الدولي للعدالة الانتقالية،28 سبتمبر 2015: **http/www.ictj.org**

37. شعبان، عبد الحسين، العدالة الانتقالية وذاكرة الضحايا، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية،2008/01/26: **http//www.dicters.org**

38. غانمي، منية، هل يمهد ظهور صهري بن علي في الإعلام لعودتهما إلى البلاد،موقع بالعربية **cnn**، العدد5241، الصادر في11 يناير2017: **https://arabic.cnn.com**

ثانيا–المراجع باللغة الأجنبية:

39. .Gary stadiotto, Guo Sujian, «transitional modes of democratization and democratic outcomes», **international journal on world peace**, n°04,decemer 2010.

40. Huntington, Samuel, «How Countries Democratize», **Political Science quarterly,** vol106, n°04, winter 1991-1992.

41. Wolfgang markel, «democracy through war »,**democratization**, vol 16,n,03,juin2008.

42. Daniel Bar-tal and Gema H.Bennink , «**The Nature of Reconciliation as an Outcome and as a process**» . in y.Bar Siman-Tov Edit,2000.